

الإنتاج المعرفي لطلاب الدكتوراه: دراسة حالة لقسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة

نفيسة دسوقي^(*)

مديرة برنامج «مؤسسة التنمية البديلة» - مصر.

«أنا جزء من السؤال... أنا جزء من الجواب»

بداية: هل يحق للباحث، أن يعرض تجربته الشخصية، باعتباره جزءاً من موضوع بحثه؟، ولكن كيف هذا، وقد تربيت علمياً، على أن أول نقد لاذع، يتعرض له الباحث، حينما يستخدم لفظ «أنا». وإذا كانت الإجابة بنعم، يمتلك الباحث هذا الحق، فهل أمتلك تلك القدرة، على عرض تجربتي الشخصية، بموضوعية، تليق بمثل هذا الموضوع البحثي؟، ومع افتراض امتلاك تلك القدرة، على عرض تجربتي بموضوعية، تليق بموضوع البحث، فهل أمتلك القدرة، على تجاوز الشكل الأكاديمي، الذي اعتدت استخدامه، عند الشروع في كتابة أي ورقة بحثية؟

تساؤلات عديدة، فرضت نفسها، حين شرعت في كتابة مقدمة هذا البحث، غير أنني قد انتهيت منها، بأنه مهما حاولت تجاوز كوني جزءاً من موضوع هذا البحث، فإنني لن أتمكن من هذا، «فأنا جزء من السؤال، وأنا أيضاً جزء من الجواب». وهو ما يقتضي مني، أن أشير إلى أن كوني جزءاً من موضوع بحثي، ربما يعرضني للتحيز في بعض الأحيان.

بداية، ربما كان من المفيد، أن أشير إلى أن دراستي للماجستير، كانت عن «أساليب التنشئة الأكاديمية للباحثين، في علم الاجتماع في مصر» وقد أجزيت بقسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة عام 2004. وقد استغرقت في إعدادها سبع سنين. بالتأكيد لم أستغرق كل هذا الوقت، في إعداد الرسالة، وعندما أتيت لي فرصة عرضها في سيمينار مركز الدراسات والوثائق الفرنسية، عام 2005، «سيداج»، أشرت إلى أنني ربما استطعت تجميع مادة ميدانية جيدة، من وجهة نظري بالطبع، لكنني لم أستطع، تقديم تفسير لتلك النتائج، التي قد توصلت إليها، عبر تلك المادة الكثيفة والثرية، من وجهة نظري!

هذه هي مشكلتي الأولى، فأنا لم أعد نظرياً، بشكل جيد، يمكنني من تقديم تفسير، لما قد أتوصل إليه من نتائج. ويرتبط بهذا مشكلة ثانية، تتمثل، بعدم تمكني من الاستخدام الجيد، بشكل تفاعلي، للمصادر والمراجع باللغة الأجنبية، فأنا ربما أتمكن من القراءة، وفهم محتوى النص، ولكنني لم أتمكن حتى الآن، من التفاعل مع روح النص، وبالتالي التعرّض له، بشكل نقدي، يمكنني من الاستفادة منه والبناء عليه، بشكل نقدي.

أشرت هنا إلى النقد، ولكن هل تتم بالفعل تنشئة الباحثين المصريين، بالجامعات المصرية، بشكل علمي نقدي، بحيث يمكن أن أقول إنها مشكلة تخصني وحدي؟ بالطبع لا، فنظام التعليم الذي تربي عليه، يقوم على التلقين. أنا هنا لا أحاول أن أجد مبرراً لنفسي، أنا فقط أحاول تقديم فهم، معقول لمشكلاتي، والتي قد يشاركني فيها بعض أو الكثير، من طلاب الدكتوراه، بالجامعات المصرية.

المشكلة الثالثة، والمتمثلة بطول الفترة التي استغرقتها في إعداد رسالة الماجستير (7 سنوات)، هل هي حالة فردية تخصني وحدي، لا بالطبع، فكثير من طلاب الماجستير والدكتوراه، ربما لا يصلون لمعدل الحد الأقصى هذا، ولكن في غالبيتهم، هم يتأخرون في إنجاز رسائلهم. وفي حالتني أنا كان الجمع بين الدراسة والعمل، الذي هو عمل غير منتظم، كان أهم أسباب تأخري، كل تلك السنوات. هذا بالإضافة إلى غيرها من المشكلات المتعلقة بعدم توفر المراجع، بشكل كافي، في التخصص الفرعي، وارتفاع التكلفة المادية، للدراسة الميدانية.

أما المشكلة الحاسمة، من وجهة نظري، في تأخري كل تلك السنوات، سواء خلال مرحلة إجراء، رسالة الماجستير، ثم الانقطاع، بعد ذلك عن الدراسة، عدة سنوات، ثم العودة إليها لاحقاً.

«هستفيد إليه يعني، من درجة الدكتوراه، برستيخ، ولا بتفرق، يمكن زمان، كانت بتفرق، وحتى لو بتفرق، مش عايزة، فرص عمل، ولا بتفرق، فلوس ولا بتفرق، أمال أيه؟ ... مش عارفة» هذا هو الحوار الداخلي، الذي دار بذهني، حينما حاولت الإجابة عن تساؤل، وماذا بعد؟ فطلاب الدكتوراه الذين يدرسون من خارج المؤسسات الأكاديمية، سواء كانت الجامعة أو المراكز البحثية، في حقيقة الأمر، ليس لديهم دافع قوي، لمواصلة الدراسة الأكاديمية.

هذا وتعد دراسة الإنتاج المعرفي، لمؤسسات التعليم العالي، أحد أهم الموضوعات التي أصبحت مطروحة في سياق دراسة العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي، ودراسة آليات تطوير البحث العلمي، في مجال العلوم الاجتماعية. من هذا المنطلق تهتم تلك الورقة البحثية، بدراسة طبيعة الإنتاج المعرفي، لطلاب الدكتوراه، في مجال علم الاجتماع، في مصر، ومن ثم طبيعة المشكلات التي يتعرض لها طلاب الدكتوراه، والتي تؤثر بلا شك، في إنتاجهم العلمي. وذلك عبر دراسة حالة، قسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، باعتباره من أقدم الأقسام العلمية، في مجال علم الاجتماع، في مصر، من حيث تاريخ النشأة.

اعتمد إعداد هذه الدراسة على دليل المقابلة، كأداة لجمع المادة الميدانية، حيث أُجريت عشر مقابلات متعمقه، مع سبعة من أساتذة القسم، وثلاثة من طلاب الدكتوراه، بقسم الاجتماع. هذا بالإضافة إلى حصر رسائل الدكتوراه، والتي أُجيزت بالقسم، منذ تاريخ نشأته. وذلك بهدف التعرف على طبيعة الموضوعات، التي تم طرحها عبر رسائل الدكتوراه، منذ نشأة القسم، وحتى نهاية عام 2014.

على هذا سوف تنقسم هذه الدراسة البحثية، إلى ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، النشأة، والتطور؛ ثانياً، برنامج الدكتوراه، ومشكلاته؛ ثالثاً، الإنتاج المعرفي، لطلاب الدكتوراه، في علم الاجتماع؛ إضافة إلى خاتمة حول آليات التطوير في المستقبل.

أولاً: النشأة والتطور

جاءت نشأة كلية الآداب، بمثابة نواة أولى، لجامعة القاهرة، التي تم تأسيسها في عام 1908، وكانت تضم قسمي الآداب والفلسفة، غير أنها قد توسعت لتضم حالياً، 15 قسماً، إلى جانب 5 وحدات بحثية. ويمثل تاريخ كلية الآداب، جزءاً أصيلاً، من تاريخ جامعة القاهرة، والتي يعد تاريخها بدوره، جزءاً من تاريخ مصر الاجتماعي؛ فبعد تاريخ الكلية، كانت هناك العديد من الأحداث، التي مثلت نقلة نوعية في تاريخ، جامعة القاهرة، حتى إن مجموعة العمل، من أجل استقلال الجامعات المصرية، والشهيرة بحركة 9 مارس، والتي تأسست، في عام 2004، قد استقت اسم شهرتها من حادثة استقالة أحمد لطفي السيد، مدير الجامعة، في 9 آذار/مارس من عام 1932، احتجاجاً على إبعاد طه حسين، عميد كلية الآداب، عن الجامعة، ونقله إلى وزارة المعارف، وذلك لرفضه منح درجة الدكتوراه الفخرية لشخصيات سياسية بعيدة من العمل الثقافي والعلمي (حجازي والتطاوي، 1998: 17). وهذا على نقیض ما جرى بذات الكلية، بمنح سوزان مبارك درجة الدكتوراه الفخرية في علم الاجتماع، فقط لكونها زوجة الرئيس السابق حسني مبارك.

هذا ويمدنا تاريخ كلية الآداب، بالعديد من الأحداث التي تماست مع تاريخ مصر الاجتماعي: ففي سياق احتجاج المثقفين المصريين على توقيع الرئيس الراحل أنور السادات على اتفاقية كامب دافيد، مع إسرائيل، وفي الوقت الذي استعان فيه السادات بسعد الدين إبراهيم، الباحث الاجتماعي الشهير، لإجراء حوار مع هؤلاء المثقفين، تم اعتقال نحو 1500 من المثقفين المصريين، في أيلول/سبتمبر من عام 1980 (197: 197، Abaza, 2010)، من بينهم عدد من أساتذة كلية الآداب.

كما ساهمت كلية الآداب عبر تاريخها، بمشاركة فعالة في إثارة العديد من القضايا المتعلقة بحرية البحث العلمي في مصر. ولعل قضية نصر حامد أبو زيد، هي الأشهر على الإطلاق، وهي ليست الأشهر فحسب، فهي أيضاً الأغر، حيث يتمحور قطبا الصراع -

أنصار حرية البحث العلمي، ومعارضوه - داخل ذات الجامعة، إذ ينتمي الطرف الآخر في هذا الصراع، عبد الصبور شاهين، إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

يمتد تاريخ الكلية الجدلي، وصولاً إلى ما بعد أحداث ثورة 25 يناير، إثر إجراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب أول انتخابات، لاختيار عميد الكلية، بالانتخاب، والتي نظمها أعضاء هيئة التدريس بالكلية، برعاية بعض المجموعات التي تهتم باستقلال الجامعة، مثل حركة 9 مارس ومجموعة ديمقراطيون من أجل الجامعة. وقد فازت في تلك الانتخابات الدكتورة راندا أبو بكر، الأستاذ بقسم اللغة الإنكليزية، إلا أن تلك الانتخابات قد أُلغيت، من جانب إدارة الجامعة، ومن ثم تم إعادتها.

كانت هذه نبذة سريعة، مختصرة عن تاريخ كلية الآداب بجامعة القاهرة، فماذا عن قسم الاجتماع بالكلية، محل الدراسة الحالية؟

يدلنا تاريخ نشأة قسم الاجتماع، بكلية الآداب، جامعة القاهرة، على ارتباطه الوثيق بنشأة علم الاجتماع في مصر، حيث لا مجال لتناول أحدهما دون التطرق إلى الآخر. ولا توجد إشارة إلى تأسيس أكاديمي لعلم الاجتماع قبل إنشاء الجامعة الأهلية عام 1908، سوى الاهتمام الذي أبداه الشيخ محمد عبده في تقديمه لمقدمة ابن خلدون، وتدريسها لطلاب دار العلوم، قبل وفاته عام 1905 (زايد، 1996: 2). وفي هذا السياق، يشير دارسو تاريخ نشأة علم الاجتماع في مصر، إلى أن أول كتاب مصري، صدر في علم الاجتماع، كان في عام 1919 بعنوان تاريخ علم الاجتماع، الذي ألفه محمد لطفي جمعة؛ ثم تبعه كتاب حياة الهيئة الاجتماعية وتطورها، الذي ألفه نقولا حداد، وصدر هذا الكتاب، في جزأين: الأول عام 1924؛ والآخر عام 1925 (فرح، 2003: 545).

إلا أنه وعلى الرغم من اهتمام الجامعة، في الفترة من عام 1908 حتى عام 1925، بمحاولة إدخال مواد دراسية شديدة الصلة بعلم الاجتماع، مثل قانون الجنائيات المقارن، وعلم الاجتماع الجنائي، وإرسال الجامعة لاثنتين من مبعوثيها، لدراسة ذلك العلم بالخارج؛ على الرغم من هذا فإن اهتمام الجامعة الأهلية بعلم الاجتماع كان «اهتماماً طفيفاً... لم يصل إلى درجة التأسيس الأكاديمي للعلم» (زايد، 1996: 4).

في 11 آذار/مارس عام 1925 صدر المرسوم الملكي، الذي يقضي بأن تكون كلية الآداب نواة للجامعة المصرية، وكان الطالب المتخرج في كلية الآداب يُمنح الليسانس في أحد الأقسام الثمانية... التي تضم قسم الاجتماع... واستمر قسم الاجتماع ما بين عامي 1925-1934... ثم أُلغي وأصبح مجرد مادة تدرس (سعفان، 1970: 59-70). وبعد فترة انقطاع استمرت من عام 1934 إلى عام 1947، استطاع أساتذة الاجتماع في مصر إنشاء فرع للاجتماع، يكون مع فرع الفلسفة، قسم الدراسات الاجتماعية والفلسفية، وكانت السنة الدراسية الأولى بمثابة سنة مشتركة بين الفرعين، ومع بداية العام الدراسي الثاني انفصل الفرعان بعضهما عن بعض (سعفان، 1970: 85).

تزامن مع عودة علم الاجتماع عام 1947 إلى الجامعة المصرية، من خلال قسم الدراسات الاجتماعية، تأسيس معهد للعلوم الاجتماعية، بجامعة الإسكندرية عام 1948، كما أنشئ قسم للفلسفة والاجتماع بذات الجامعة، وفي ذات العام. وفي العام التالي (1949) تأسس قسم لعلم الاجتماع بجامعة عين شمس، كفرع من قسم علم النفس. كما تأسس قسم الاجتماع، بكلية البنات، جامعة عين شمس، عام 1956، وتوالى تأسيس أقسام الاجتماع، في الجامعات المصرية، وبخاصة عقب التوسع في سياسة التعليم فيما بعد ثورة 23 يوليو 1952، حيث ظهرت فكرة إنشاء الجامعات الإقليمية، التي تحولت إلى واقع عملي بشكل تدريجي، إلى أن وصلت إلى أقصى ذروتها في السبعينيات من القرن العشرين، التي شهدت تأسيس معظم الجامعات الإقليمية. ولقد ضمت كل جامعة كلية للآداب، وكان قسم الاجتماع، على رأس الأقسام، التي تبدأ بها الكلية في الغالب.

يعتبر علي عبد الواحد وافي، أول مصري، يقوم بتدريس علم الاجتماع ... حيث كان التدريس بالقسم يعتمد في بدايته، بشكل أساسي، على الأساتذة الغربيين، من أمثلة: إيفانز برتشارد، ورا د كليف براون (عبد الوهاب، 1996: 251).

في هذا السياق، يشير محمد الجوهري، إلى النشأة الأولى لعلم الاجتماع في مصر، بقوله «لقد دخل علم الاجتماع في مصر، من الباب الفرنسي ... وكان أول الأخطاء في مسيرة هذا العلم، وأبرزها أن أول الأقلام التي كتبت كتابة أكاديمية، في هذا العلم، باللغة العربية، في مصر، قد خلطت بين الترجمة والتأليف، وارتبط بهذه الظاهرة وسار معها، أن اتجهت تلك الأقلام إلى كتابة الكتب، لأنها الأيسر والأسرع والأكبر أمناً، وتباعدت مع الزمن، عن البحث الميداني، لواقع المجتمع المصري» (الجوهري، 1980: 7).

في ذات السياق، أيضاً، يشير أحمد أبو زيد إلى تأثير المدرسة الفرنسية في الرعييل الأول، من الباحثين الاجتماعيين المصريين، والذي كان على رأسهم علي عبد الواحد وافي وعبد العزيز عزت ومصطفى الخشاب. وقد ظهر ذلك التأثير في المناهج والمقررات الدراسية، وفي المراجع والمصادر، التي كان يرجع إليها الدارسون، والتي كانت كلها تعكس موضوعات ومناهج المدرسة الدوركايمية ونظرتها إلى علم الاجتماع ... بل إن ذلك التأثير ظهر أيضاً في الأعمال الكبرى، التي نقلت إلى اللغة العربية، حينذاك، والتي تضم بعض أعمال دوركايم، ومارسل موس، وغيرهم. وكانت الملاحظة العامة أن الدراسات والمقررات الدراسية المتأثرة بذلك الاتجاه قد غلب عليها الطابع النظري، بل والتحليل الفلسفي المجرد إلى حد كبير. فلم تكن المدرسة الفرنسية مشهورة بالبحوث الميدانية ... بل إن هذا الاتجاه النظري الفلسفي العام، ظل يطبع علم الاجتماع في مصر، حتى بعد أن انفتح على المدرسة البريطانية، التي تتميز في الأغلب ببحوثها الأمبيريقية (أبو زيد، 1996: 2-3).

لقد ساد الاتجاه البنائي الوظيفي لأمد طويل داخل علم الاجتماع في مصر، إلى أن أخذ اتجاه المادية التاريخية، في الظهور خاصة في قسم اجتماع جامعة عين شمس، كما

أشار «تيرنر» ... ومع منتصف السبعينيات، بدأ حوار نظري واسع، بين متبني الاتجاهين النظريين الرئيسيين، في علم الاجتماع في مصر: البنائية الوظيفية، والمادية التاريخية... وكان من نتائج هذا الحوار، حدوث نوع من الانفتاح على التيارات السوسيولوجية العالمية، تلك التي أنجزها مفكرو العالم الثالث... ومن ثم شهدت الكتابات المصرية، اهتماماً بإنجازات مجددي الفكر الماركسي، وقد انعكس ذلك ليس فقط، على طبيعة، الموضوعات البحثية، وإنما أيضاً على منهجية البحث وأدواته (فرغلي، 1986: 294-337).

من ثم بدأ الاتجاه النقدي، في التبلور، وخاصة مع دراسة أحمد زايد، «علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية»، والتي مثلت بداية جديدة، لنوعية جديدة من الدراسات، داخل علم الاجتماع في مصر، ولكن هل مثلت تلك النوعية من الدراسات تياراً عاماً، تطور من خلاله، علم الاجتماع في مصر؟ في الحقيقة إن تلك النوعية من الدراسات، على أهميتها، تعد دراسات فردية متفرقة، ليس بينها رابط متصل على نحو ما سنرى فيما بعد، عند التعرض لرسائل الدكتوراه، بقسم اجتماع كلية الآداب، جامعة القاهرة، كنموذج للإنتاج المعرفي، في مجال علم الاجتماع في مصر.

ثانياً: برنامج الدكتوراه، ومشكلاته

يشير دليل لائحة الدراسات العليا، بنظام الساعات المعتمدة، لعام 2011-2012، إلى أنه يمكن النظر إلى عام 1930، في تاريخ كلية الآداب، جامعة القاهرة، على أنه عام مفصلي، حيث تحددت فيه ملامح الدراسات العليا، التي ظلت تتطور حتى الآن... ففي هذا العام، تم وضع «برامج الماجستير، والدكتوراه» بالكلية، وهي برامج لم تكن موجودة من قبل... وكان الطالب، حتى عام 1956، يتقدم فور تخرجه للحصول على الماجستير، ومن ثم الدكتوراه، دون التقيد بأي سنوات تمهيدية أو تخصصية قبل التسجيل... وفي عام 1956، تم إقرار «السنة التمهيدية للماجستير» وهي السنة التي تم إقرارها، في البداية، على ثلاثة أقسام فقط هي: اللغات الشرقية، والتاريخ والفلسفة، أضيف إليها قسم الاجتماع، عام 1957... كما شهد عام 1956، بداية تأسيس برامج الدبلومات، ومن ثم تأسيس دبلومة على الاجتماع الصناعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات العليا، في كلية الآداب، تعمل وفقاً للائحة المعتمدة من المجلس الأعلى للجامعات، والتي صدرت لأول مرة عام 1974-1975، ويعاد النظر بها مرة كل خمس سنوات. وكان برنامج الدكتوراه، وفقاً للنظام القديم، يتم بشرط حصول الطالب على درجة الماجستير، أضيف إليه فيما بعد شرط الحصول على التوفيل، في اللغة الإنكليزية، بمستوى 500 درجة، كشرط تسجيل لدرجة الدكتوراه. ومن ثم تم إدخال سنة تمهيدية للدكتوراه، طبقت عدداً محدوداً من السنوات، ومن ثم تم إلغاؤها. وقد صدرت

لائحة الدراسات العليا، بنظام الساعات المعتمدة وتطبيقها، ابتداءً من العام الجامعي 2011-2012⁽¹⁾.

هذا وقد توالى التوسع في أعداد هيئة التدريس، بقسم اجتماع جامعة القاهرة، حتى وصل عددهم في العام الجامعي (2014/2015)، إلى 16 عضو هيئة تدريس، (12 منهم أقل من ستين سنة، وأربعة فوق سن الستين)، من بينهم إثنان، أحدهم معار إلى الخارج، والآخر معتقل بسبب انتمائه، أو تأييده، لجماعة الأخوان المسلمين. هذا بالإضافة إلى وجود 15 عضو هيئة معاونة، كلهم من المعيدين، إثنان منهم في أجازة، مع عدم وجود، أي مدرس مساعد، بالقسم.

أما طلاب الدكتوراه بالقسم، في العام الجامعي 2014-2015، والذين تم تسجيلهم، وفقاً لنظام الساعات المعتمدة، فيبلغ عددهم 6 طلاب، من بينهم 4 من الطلاب الوافدين، من سورية (3)، وفلسطين (1). أما الباقيون من طلاب الدكتوراه، وفقاً للنظام القديم، ولم تتم مناقشة رسائلهم حتى الآن، فيبلغ عددهم (7).

تجدر الإشارة، إلى أن عدد رسائل الدكتوراه، التي أجزت بالقسم وتم رصدها، قد بلغ (141) رسالة دكتوراه، حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2014. إلا أنه وعبر تاريخ القسم، يلاحظ أن أعداد الطلاب الملتحقين، بالسنة التمهيديّة للماجستير، تفوق بمراحل أعداد الطلاب الذين يتقدمون للتسجيل لدرجة الماجستير، وهم بدورهم، يفوق عددهم من يتمكنون من الحصول على درجة الماجستير، الذين يفوقون بدورهم، عدد من يتقدمون للحصول على درجة الدكتوراه. وبشكل عام تنتشر بالقسم ظاهرة سقوط القيد، حيث يتقدم الطالب، للالتحاق ببرامج الدراسات العليا، ثم لسبب أو لآخر، ينقطع عن استكمال دراسته، ومن ثم يتم شطب قيده، من البرنامج، الذي يلتحق به.

هنا يمكن التعرض لبعض المشكلات، التي يعانيها طلاب الدكتوراه، بقسم اجتماع كلية الآداب/جامعة القاهرة، وذلك بالاعتماد على نتائج تلك المقابلات المتعمقة، التي تم إجراؤها، مع سبعة أساتذة في القسم، و3 من طلاب الدكتوراه.

بداية: هناك أسئلة كثيرة طرحت نفسها عند الشروع في تناول مرحلة الدكتوراه: هل هناك نقلة حقيقية نوعية، يدركها طالب الدراسات العليا، بين مرحلة الماجستير ومرحلة الدكتوراه؟ هل تختلف طبيعة الموضوعات التي يتناولها طلاب مرحلة الدكتوراه، في رسائلهم عن تلك الموضوعات، التي يتناولها طلاب مرحلة الماجستير؟ هل يختلف مستوى إعداد الخطة البحثية الخاصة بالدراسة بين المرحتين؟ هل تختلف طبيعة المشكلات التي يتعرض لها طالب الدكتوراه، عن طبيعة المشكلات التي يتعرض لها طالب الماجستير؟ هل تختلف طريقة متابعة المشرف لطلابه في مرحلة الدكتوراه، عنها في مرحلة الماجستير؟ وهل تختلف طريقة المناقشة ما بين المرحتين؟

(1) جامعة القاهرة، كلية الآداب، لائحة الدراسات العليا، بنظام الساعات المعتمدة، دليل الطالب،

لكن قبل الشروع في الإجابة عن تلك التساؤلات، لا بد من الإشارة إلى نظام البرنامج الجديد المعمول به، نظام الساعات المعتمدة، والذي يقوم على إدماج عدد من الكورسات، بعضها إجباري والبعض الآخر منها اختياري، على أن يجتاز الطالب تلك المواد كشرط أساسي للتسجيل لدرجة الدكتوراه. وتمثل الدرجات المتحصلة من تلك المواد الدراسية، نسبة 30 بالمئة من إجمالي التقدير النهائي لمرحلة الدكتوراه.

هذه المواد الإجبارية هي: النظرية الاجتماعية ومناهج البحث، وتنمية اجتماعية، ووسائل اتصال؛ أما المادة الاختيارية، فهي إما مادة مجتمع مدني أو دراسات المرأة.

هنا تنتقد طالبة، تلك الكورسات بقولها «كل المواد الخمسة، لم يكن فيها أي إضافة، كلها مواد تحصيل حاصل، درستها في الماجستير، في تمهيدي الماجستير، ولو كان في اختلاف، كان اختلاف في المسميات، لكن المضمون، كان واحد، كلها مواد، كان ممكن استوعبها، بالقراءة، بدون ما أدخل فيها، امتحان تحريري»، وتقول بذات المعنى طالبة أخرى بقولها «السنة دي كانت غير مفيدة بالمرّة، كان في مادة كنا بناخد، فيها نفس الكتاب إللي كنا بندرسه، في سنة أولى، في اللسانس، نفس الكتاب، بتاع علم اجتماع عائلي ... وفي مادة النظرية، نفس المادة إللي درستها في تمهيدي ماجستير، هي هي، كانت سنة ملهاش أي لازمة». أي أن تلك السنة الدراسية، لم تضيف شيئاً لأبي منهما؛ فالدراسة كانت عبارة عن تكرار لذات الموضوعات، وربما لذات الكتب والمقررات الدراسية، وبذات الأسلوب التلقيني، في أغلب الأحوال.

غير أن أحد أساتذة القسم، والذي شارك في تأسيس هذا النظام الجديد، حينما كان عميداً للكلية، قد أشار بقوله «النظام الجديد المفروض أنه يحط الطالب في أفق علمي معاصر، معرفش ده بيحصل ولا لأ، بمعنى أنها تدخله في إطار النظريات المعاصرة الحديثة جداً، وتدخله في الإطارات البحثية الحديثة جداً على مستوى التخصص؛ يعني مثلاً، إللي عايز يدرس حضري، أخليه، يدرس على سبيل المثال، أهم النظريات، في المدينة المعاصرة».

إلا أن هذا المفروض، والمتمثل بوضع الطالب، في إطار أفق علمي معاصر، والذي يشير إليه هذا الأستاذ، لا يحدث في أغلب الأحيان، وهنا تشير إحدى الطالبات بقولها «علم الاجتماع بتاعهم، إللي همّا بيدرسهولنا، مات من يجي 20، 30 سنة».

تضاف إلى مشكلة تلك الكورسات، ما يرتبط بها من درجات (30 بالمئة) من إجمالي التقدير العام، وهنا تنقسم العينة، إلى فريقين، أحدهما يرى أن تقسيم الدرجات، ما بين الكورسات، وإعداد الرسالة، ومن ثم درجة المناقشة، والمتابعة مع المشرف، يعد من إيجابيات ذلك النظام، الذي سوف يحد من تقدير الامتياز والذي كان شائعاً في النظام القديم. غير أن الفريق الآخر، وفي القلب منهم طلاب الدكتوراه، يرون أن تقسيم الدرجات هذا سوف يُضعف فرص الطالب في الحصول على التقدير المناسب، نتيجة لعدد من المشكلات؛ توردها إحدى الطالبات بقولها «في احتمالية، أن يكون في دكاترة، بيستقصوا علشان أنت مع مشرف ثاني، وكون أنت عايزة منهم درجات، لأنها هتضاف لمجموع الرسالة، فده مشكلة في حد ذاتها، أنا مصيري، أصبح في إيد الخمس دكاترة، اللي بيدرسوا الخمس

مواد، غير بعد كده مناقشة الرسالة، وعلشان أخذ تقدير امتياز، ده مرتبط بالدرجات، اللي حصلتها في السنه الدراسية، أنا شايفه أن ده فيه ظلم كبير، في البرنامج الجديد للدكتوراه» وتؤكد ذات المعنى أخرى بقولها «30 درجة من رسالتك، تحت إيد دكاترة، أنت معنديش علاقة بيهم، وأنا واحدة من الناس، كنت أنا الوحيدة، إليلي نجحت، في السنة بتاعتي، لكن أنا مش هجيب امتياز، أنا هجيب جيد جداً، وزميلي إليلي عادوا السنة، هيجيبوا امتياز، لأنهم أخذوا المادة، مع أستاذ ثاني، أذاهم امتياز في المادة».

في ذات السياق، تضيف مدرّسة بالقسم، وتشارك في أعمال الإشراف على عدد من رسائل الماجستير، «في مشكلة التقديرات، الطالب هيقدر ياخذ جيد جداً بالعافية، مفيش حد هيجيب امتياز، وده بسبب توزيع الدرجات، والطالب بيبقى محبط، لأنه من البداية، عارف أنه مش هياخذ امتياز، لأنه فقد درجات، في امتحانات الخمس مواد، فهو بيبقى عارف أنه هياخذ جيد، أو جيد جداً، بالعافية، الطالب بيبقى مُحبط، من قبل حتى ما يبدأ في الرسالة».

فالنظام الجديد، يأتي وفقاً لرؤيتها، محملاً بقدر لا بأس به، من الإحباط المسبق، لطالب الدكتوراه، حيث فقد فرصته، منذ البداية، في الحصول على، تقدير مرتفع، كان شائعاً فيما مضى.

هذا عن الكورسات الدراسية، فماذا عن اختيار موضوع الدراسة؟ هنا تشير إحدى الطالبات بقولها «السنه اللي فاتت، حضرت كل السيمينارات، وهي كانت كلها موضوعات مرتبطة بالجريمة، والعنف، وفي موضوعات كثير، عن ثورة يناير. كلها موضوعات، يا إما جريمة، أو سياسي، مفيش موضوعات، لا حضري ولا ريفي، موضوعات العنف والسياسة، هي أكثر موضوعات بعد الثورة». وهي هنا تشير إلى الموضوعات كافة، التي تطرح في السيمينار، سواء كانت موضوعات للتسجيل للماجستير أو الدكتوراه، على حد سواء.

يلق أستاذ بالقسم على طبيعة الموضوعات المطروحة بقوله «المشكلة في اختيار الموضوعات، مرتبطة بالخطط البحثية، للجامعة، في خطة بحثية للجامعة اتعملت في عام 2007، لكل التخصصات، لكنها موجودة في الدرج، ... مفيش عند كل قسم خطة بحثية متكاملة، ومفيش عند الأستاذ، برامج بحثية، مش كل الأساندة عندهم برنامج بحثي، بيجمع حواليه طلابه».

هنا تطرح قضية الأجندة البحثية، سواء على مستوى الجامعة أو الكلية، أو مستوى التخصص داخل القسم ذاته، أو على مستوى التخصص الدقيق للأستاذ.

في هذا السياق، يثار تساؤل حول دور الأستاذ في توجيهه، أو عدم توجيهه، الطالب تجاه دراسة موضوع بعينه، وهنا تُطرح وجهتا نظر: إحداها يرى ضرورة أن يؤدي الأستاذ دوراً واضحاً في توجيه الطالب نحو دراسة موضوعات بعينها، وذلك وفقاً لأجندة برنامجه البحثي؛ ووجهة نظر أخرى، ترى ضرورة أن يترك للطالب حرية اختيار موضوعه البحثي،

مع نقد مختلف الممارسات التي قد يلجأ إليها الأستاذ لتوجيه الطالب، نحو دراسة موضوعات بعينها.

هنا تشير إحدى الطالبات إلى تلك الممارسات التي قد يلجأ إليها بعض الأساتذة لتوجيه طلابه، بطرق غير مباشرة، بقولها «اختيار الموضوع مرتبط بالمشرف، المشرف بيحطك، في الحثة إلهي هو عايز يمشي الموضوع فيها، مش إلهي أنت عايزاها، يعني ممكن تروحي لمشرف بموضوع تلاقيه ممكن يوافق، وبعد شوية تلاقيه بيقترح عليك تغييرات، تلاقي نفسك رحتي لموضوع ثاني خالص».

أما التساؤل الخاص، هل هناك فروق ما بين طبيعة الموضوعات التي تطرح في رسائل الماجستير، عن تلك التي تطرح في رسائل الدكتوراه؟ فقد أجمعت عينة الدراسة أنه ليس هناك فروق واضحة في ما يُطرح من موضوعات فيما بين المرحلتين. ويضاف إلى ذلك ما أشارت إليه إحدى الطالبات بقولها «في موضوعات في القسم متشابهة، تكرر للموضوع وفي سنين قريبة من بعضها، هما بيغيروا في العنوان، إنما الشغل اللي جوّه هوّه هو، نفس الأهداف، ونفس التساؤلات، طيب هطلع منتج جديد في إيه؟ في مواضع بتقتل بحثاً، يعني مثلاً عولمه، يبقى كله عولمه، إنترنت، يبقى كله إنترنت، هيّ موضة السنة ده كذا».

هي هنا لا تشير إلى طبيعة الموضوعات المتشابهة فقط، وإنما تشير أيضاً إلى مشكلة تشابه طريقة تناول الموضوع، من حيث الأهداف والتساؤلات ومن ثم الأدوات المنهجية المستخدمة.

ترتبط باختيار موضوع الدراسة مشكلة تتعلق بكتابة الخطة البحثية، وعرضها بسمينار القسم، وهنا تحدثنا إحدى الطالبات عن تجربتها «كانت مشكلتي لما جيت أكتب الخطة، أن مفيش ولا مقالة عربي في موضوعي إلهي يشتغل عليه، فكان لازم أكون كويسة في الإنكليزي، وكمان قابلية الأساتذة لموضوع بحثي في السيمينار، أنا يشتغل على مفهوم الرجولية في المجتمع، وفي أستاذ قللي، إيه العبط إلهي أنت عاملاه ده».

فكتابة الخطة البحثية، وما يرتبط بها من توافر المراجع الوافية، إضافة إلى إجادة اللغة الأجنبية بشكل جيد، تعد مشكلات تواجه طلاب الدكتوراه. وهذا بالطبع، إلى جانب مدى تقبل أساتذة القسم لموضوع البحث خلال عرضه بسمينار القسم، ومدى الاستفادة من تلك المناقشات التي تدار داخل هذا السمينار. وحول الفائدة العلمية لسمينار القسم يحدثنا أحد أساتذة القسم بقوله: «السيمينار مدرسة، وأنا شخصياً تعلمت فيها، وزمان كان بيجي السيمينار هيئة تدريس من الجامعات الإقليمية. وأول سيمينار عُقد كان على ما أذكر، تقريباً في 27 فبراير 1979، ... وجيه وقت مكش حد بيحضر السيمينار، ومع تطبيق نظام الاعتماد والجودة، أصبح في أجر بيصرف على حضور السيمينار، وكنت وقتها رئيس القسم، فبدأت أخذ حضور وانصراف، فبدأ ينتظم الأساتذة، شوية، وغيرنا موعد السيمينار، أكثر من مرة، علشان يناسب الأساتذة، وبدأنا نطالب طلاب الدراسات العليا بالحضور». وعلى الرغم من

الأهمية العملية للسينار، أقله على المستوى النظري، إلا أن واقع الحال، قد يشهد عدم استفادة بعض الطلاب من هذا السينار، إما لارتباطهم بتوجهات المشرف، و فقط، أو إلى عدم جدية المناقشات التي يمكن أن تدار حول أحد موضوعات السينار.

هنا تشير إحدى الطالبات إلى تجربتها قائلة «السينار، مكش مفيد ليا، أنا مخدثش منه حاجة، أنا مغيرتش حاجة نتيجة مناقشات السينار، لكن وأنا شغالة في الرسالة، غيرت في الخطة حاجات، بس ده بيني وبين المشرف، مش بناء على السينار... أنا بالنسبالي مستفدتش منه، لا في الماجستير ولا في الدكتوراه، وأنا بقول أن الموضوع، بيرجع للمشرف».

يضاف إلى ذلك تلك المشكلة المتعلقة بلجان المناقشة، وما يرتبط بها من مجاملات متعارف عليها بين بعض الأساتذة. وهنا تشير إحدى الطالبات بقولها «كل مشرف بيحيب المناقشين إللي هيفيدوه في تقدير الطالب، لأن المشرف من مصلحته أن طلابه ياخدوا أعلى التقديرات» وهذه هي الصورة الذهنية الشائعة عن آلية تشكيل لجان المناقشة لدى طلاب الدكتوراه.

أما عن مدى الاختلاف في طبيعة عملية المناقشة ما بين رسائل الماجستير والدكتوراه، فيشير أحد الأساتذة بقوله «مناقشة رسالة الماجستير، للأسف، متختلفش عن رسالة الدكتوراه. هو المفروض في الماجستير بنشوف قدرة الطالب على تناول موضوع معين من الناحية النظرية والمنهجية، إلى أي مدى استطاع أن يستخدم منهج علمي متعارف عليه. في الدكتوراه، مطلوب منه أنه يقدم جديد، لكن كل ده مش بالضرورة بيحصل».

في هذا السياق، تروي لنا طالبة تصوُّرها عن طبيعة المناقشات التي تتم بالقسم، وما يرتبط بها من مشكلات، سواء لرسائل الماجستير أو الدكتوراه: «المناقشات، بيبقى في تعليقات، بتخليكي تحسي أن في دكاترة مش بيقرأوا بالتفصيل، وفي دكاترة بيقرأوا بالتفصيل، وبيطلعوا ملاحظات شكلية، النقطة والهمزة» أي أن ما يديه بعض الأساتذة من ملاحظات خلال عملية المناقشة، ربما لا تصل إلى مستوى تلك الملاحظات التي من شأنها أن تدعم الطالب، عند محاولة تطوير عمله؛ هذا مع افتراض أن الهدف الحقيقي من المناقشة هو بالفعل مساعدة الطالب على تطوير عمله البحثي المقدم، وليس فقط تقييم عمله، للحكم على مدى أحييته في الحصول على الدرجة العلمية. علماً بأنه يجب على كل عضو في لجنة المناقشة تقديم تقرير مفصل عن الرسالة، إضافة إلى التقرير المجمع للجنة. وعلى الطالب أن يلتزم بالتعديلات المطروحة في تلك التقارير، وذلك وفقاً لما أشارت إليه إحدى الأساتذة، وهي المسؤولة عن متابعة أعمال الضمان والجودة بالقسم.

هذا، ويضيف نظام برنامج الدكتوراه الجديد شرطاً يتعلق بالنشر العلمي لطلاب الدكتوراه، حيث يتعين على الطالب نشر مقاليتين في إحدى المجلات العلمية المحكمة، مع ما يرتبط بتلك العملية، من مشكلات.

هنا تشير إحدى الأساتذة المساعدين بالقسم، إلى أهمية هذا التعديل في برنامج الدكتوراه، بقولها «أنا شايقة أن تجربة النشر في البحث العلمي، في سن مبكر، ده ميزة مش عيب، ميزة للطالب، بس هي ليها صعوبات، صعوبات مادية، تكلفة ليه، وتاني حاجة، ممكن قدرته، على اختيار المجلة، ميبقاش واعي قوي بيها، والمجلات ليها مواعيد، في مجلات، 3 مرات في السنة، وفي مرتين في السنة، وفي دوريات مرة واحدة في السنة».

أما طلاب الدكتوراه، فيشكل النشر العلمي في مجلة محكمة عقبة شديدة لهم، وبخاصة مع ما يتحملة الطالب من عبء مادي متعلق بتلك العملية. غير أنه، وكما أشارت تلك الأساتذة المساعدة، فإن خوض تجربة النشر، في سن مبكر لها ميزة كبيرة، بالرغم مما يكتنفها من صعوبات، تتعلق بالنشر، بصفة عامة، في مجلات علمية محكمة، ولا سيّما المشكلة المتعلقة بالكتابة المختصرة التي تفرضها تلك المجلات، والتي أصبحت، طريقة مطلوبة، في مرحلة إعداد الرسالة، بعد أن تم تحديد شرط عدم تجاوز متن الرسالة أكثر من 120 صفحة. وهنا تشير مدرس بالقسم، بقولها «الطلاب في النظام التعليمي عندنا، مش مهيين أنهم يكتفوا كتابتهم النظرية، دلوقتي مطلوب منهم يعملوا الرسالة في 120 صفحة، وده شيء صعب جداً، عبء رهيب على المشرف أنه يعلم طالب إزاي يكتف في كتابته». وفي ذات السياق، تضيف أستاذ مساعد بالقسم، «إحنا بنعاني مع الطلاب، بنرجع الشغل خمس وست مرات، علشان الطالب يقدر يختصر، الطالب مفروض يجمع مادة كثير، وبعدين يكتب قليل، بعمق وباختصار».

بالطبع، إن مهارة الكتابة، بعمق وباختصار، مهارة جديدة، يتطلبها برنامج الدكتوراه في نظامه الجديد، حيث جرت العادة لدى طلاب القسم كتابة الرسالة العلمية من دون وجود حد أقصى لعدد الصفحات. وبالتالي، كان حجم الرسالة يرتبط بالطالب ذاته، وبطريقته في عرض موضوع بحثه، وبرغبة أستاذه أيضاً.

هنا يتضح لنا أنه، في ظل هذا النظام الجديد، هناك أدوار عديدة تتعلق بدور المشرف، ابتداءً من فكرة الاستعانة بالمرشد الأكاديمي، خلال مرحلة الكورسات التي تسبق عملية تسجيل الرسالة، وصولاً إلى اختيار المشرف على الرسالة، ومتابعته للطالب، خلال إجراء الدراسة. وهنا تطرح قضية العلاقة بين الطالب والأستاذ المشرف. وهذه طالبة تتحدث عن موضوع العلاقة، فتقول: «في دكاترة ديكتاتوريين في تعاملهم مع الطلاب؛ في مشرفين يفرضوا على الباحث أنه يستخدم أداة معينة. في مشرفين بيشتغلوا بالأدوات الكيفية، فيخلوا الطالب يشتغل بالأدوات الكيفية، وفي مشرفين، بيشتغلوا بالأدوات الكمية، فيخلوا الطالب يشتغل بالأدوات الكمية، المفروض أن الموضوع هو اللي يفرض نوع الأدوات اللي يستخدمها الباحث». وتضيف أخرى: «المشرف دايماً بيحسنا، إن رأيه هو الصح، فأنت مهما عملتي وقعدتي تفكري، بتبقي في الآخر، حاسّة أنه هو شايق حاجه أنت مش شايقها، فيجبروني بطريقة غير مباشرة أني أوافق على رأيهم».

في ذات السياق تضيف طالبة أخرى: «في سمة طالعة دلوقتي، بالذات في قسم اجتماع، بيخلوا الطلاب تجيب لهم المادة العلمية، اللي جمعوا منها، بيعرف الباحث، أنه هو مش واثق فيه، ده معناه عدم ثقة رهيب بين المشرف والباحث. أنت كده مش واثق في الطالب، وبتخليه يجبلك المرجع بالسطور؛ فالطريقة ده، بيعاملوهم كأنهم طلاب في ثانوي. طيب ما يعلموا إزاي يبقى عنده أمانة علمية، مش يقعد يقوله هات الحاجة اللي رجعتلها، علموا الأمانة العلمية، اللي تخليه يعمل حاجة جيدة، من غير ما يسرقها، ويكون موثقها كويس جداً».

أي أن ما قد أشيع عن انتشار بعض السرقات العلمية، ببعض المؤلفات، قد جعل هؤلاء الأساتذة، ومع افتراض حسن النية التام لديهم، يلجؤون إلى أسلوب أقل ما ينتج منه هو انعدام الثقة بالنفس. فكيف لطالب فاقدٍ للثقة بالنفس، أن ينجز عملاً ينتظر منه أن يقدم من خلاله إضافة ما.

غير أن هذه النماذج السلبية التي سبق الإشارة إليها، لا تمنع من وجود نماذج أخرى، تتيح للطالب الحق، في الاختيار والمناقشة. على أي حال، إذا كان هناك بعض الفروق، في النظر إلى أهمية إحدى المشكلات من عدمه، غير أن هناك بعض المشكلات، التي لاقت إجماعاً من الطرفين؛ الأساتذة وطلاب الدكتوراه أنفسهم، وهي تلك المتعلقة بمدى توافر المراجع العلمية المتخصصة في بعض الموضوعات، وذلك على الرغم من توافر الإنترنت. أضف إلى ذلك مشكلة إجادة اللغة الأجنبية، ومدى توافر الإمكانات المادية الملائمة، لإجراء الدراسة الميدانية، وما يرتبط بها، وبخاصة مع وجود حالة التوتر الأمني الذي تمر به مصر في الآونة الأخيرة. وهذا بالطبع بالإضافة إلى مشكلات الجمع، بين الدراسة والعمل، وبخاصة في حالة العمل، في مجال بعيد تماماً عن مجال البحث العلمي.

ثالثاً: الإنتاج المعرفي لطلاب الدكتوراه

في مجال علم الاجتماع

بداية تجدر الإشارة إلى أن عدد رسائل الدكتوراه، التي تم رصدها بقسم اجتماع كلية الآداب في جامعة القاهرة، قد بلغ نحو 141 رسالة، حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2014. وأول رسالة قد نوقشت، كانت دراسة مصطفى الخشاب، تحت إشراف علي وافي، في عام 1948، وكان عنوانها «دراسات اجتماعية لنظام الضحايا والقرايين». وبلغ عدد الرسائل التي نوقشت في القسم، حتى نهاية 1969، ست رسائل فقط، بما فيهم رسالة، مصطفى الخشاب. هذا، في الوقت الذي بلغ فيه عدد رسائل الماجستير التي أجازت بالقسم وفقاً لتلك الببليوغرافيا، التي أعدها أحمد بدوي، 25 رسالة ماجستير (بدوي، 2009: 405-407). وهي على أي حال فجوة ستظل قائمة، بين عدد رسائل الماجستير والدكتوراه، التي أجازت في ذات الفترة الزمنية، على امتداد تاريخ القسم، وهي فجوة ترجع ربما إلى التوقف التام

عن استكمال الدراسة، أو الاتجاه في بعض الأحيان إلى جامعة أخرى، سواء داخل مصر أو خارجها.

غير أنه مع بداية عام 1970، سجلت انطلاقة جديدة لرسائل الدكتوراه، حيث أخذت وتيرة إجازة رسائل الدكتوراه تنتظم بشكل سنوي، حتى نهاية عام 2014. وإذا استعرضنا توزيع رسائل الدكتوراه بقسم الاجتماع (كلية الآداب، جامعة القاهرة)، منذ النشأة وحتى نهاية 2014، لوجدنا أن عام 1972، يمثل علامة مميزة في تاريخ القسم، حيث تمت إجازة أربع رسائل دكتوراه لإناث بالقسم، وهن: فوزية رمضان أيوب، تخصص علم الاجتماع الصناعي؛ سامية الساعتي، وسماء الخولي، في علم الاجتماع العائلي؛ وناهد صالح، في مناهج البحث الاجتماعي⁽²⁾.

من يتبع لرسائل القسم، سوف يلاحظ زيادة عدد الرسائل التي أنجزتها الإناث، في الآونة الأخيرة، إذ بلغ عدد رسائهن المجازة في مرحلة الدكتوراه، في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2014، 24 رسالة، في مقابل 18 رسالة فقط للذكور⁽³⁾. وهذا ما دفع البعض إلى تسمية تلك الظاهرة، «تأنيث العلم الاجتماعي». تلك الظاهرة، التي تتجلى في أعداد الإناث الملتحقات بالقسم مقارنة بأعداد الذكور، منذ بداية مرحلة الليسانس. ولعل السبب في ذلك، حسب ما يشاع عن هذا القسم، هو عدم توافر فرص عمل لخريجي هذا القسم، ولكنه في الحقيقة واقع يخص التخصصات كافة، وليس علم الاجتماع فقط.

إلا أن هذا لا يعني أن عدد رسائل الدكتوراه التي حصلت عليها الإناث أكبر من عدد الرسائل التي حصل عليها الذكور؛ فما زال عدد الذكور الحاصلين على درجة الدكتوراه، وعددهم 91 منذ نشأة القسم وحتى نهاية عام 2014، يفوق عدد الإناث البالغ عددهم 50 والحاصلات على درجة الدكتوراه من قسم الاجتماع⁽⁴⁾.

التساؤل الذي يطرح نفسه الآن، هل هناك اختلاف في نوعية الموضوعات ومن ثم التخصصات الفرعية، التي يتخصص بها الذكور في رسائلهم للدكتوراه، عن نوعية الموضوعات التي تطرحها الإناث، ومن ثم التخصص الفرعي، الذي يتخصص فيه، في رسائلهن للدكتوراه؟

الإجابة عن هذا التساؤل قد تقتضي دراسة أكبر من تلك، يتم فيها العمل على نطاق أوسع يضم ببليوغرافيا كل الرسائل العلمية، على مستوى الجامعات المصرية كافة.

إلا أنه وفي حدود، العينة الخاصة برسائل قسم الاجتماع في كلية الآداب، جامعة القاهرة، اتضح أن الإناث، وعلى عكس توقعي، بأن يملن إلى دراسة تلك الموضوعات الخاصة بالأسرة، أكثر من دراستهن لغيرها من الموضوعات. إلا أن واقع الحال، قد شهد

(2) انظر الجدول الرقم (2) من الملحقات.

(3) انظر الجدول الرقم (5) من الملحقات.

(4) انظر الجدول الرقم (6) من الملحقات.

تنوع الموضوعات التي طرحتها الإناث. فعلى سبيل المثال، في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، حين شارك لأول مرة في برامج الدكتوراه، فقد طرح موضوعات تنتمي بالإضافة إلى علم الاجتماع العائلي، موضوعات تنتمي إلى علم الاجتماع الصناعي، والتنمية الاجتماعية، وعلم الاجتماع الحضري والسكان، ومناهج البحث⁽⁵⁾. وفي الثمانينيات طرح موضوعات، تنتمي إلى النظرية، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الجنائي، والتنمية، إلى جانب علم الاجتماع العائلي⁽⁶⁾. كذلك الحال، في التسعينيات، من القرن الماضي، فقد طرح موضوعات تتعلق بالأنثروبولوجيا، وعلم اجتماع حضري، والثقافي والبدوي⁽⁷⁾. أما في المرحلة من عام 2000 وحتى نهاية 2014، فقد طرح موضوعات متعددة، تتعلق بالأنثروبولوجيا، والنظرية، وعلم الاجتماع السياسي، ودراسات التنمية، والمجتمع المدني، إلى جانب علم الاجتماع العائلي⁽⁸⁾.

غير أن تلك الرسائل على تنوعها، سواء أنجزها الذكور أم الإناث، تعاني في بعض الأحيان، العديد من المشكلات المرتبطة بالمرجعية النظرية التي تعتمد عليها تلك الدراسات، حيث يتم عرض الاتجاهات النظرية، من دون تحليل أو نقد، وأن الجهد التنظيري، المتسق مع الواقع الاجتماعي، يعتبر جهداً محدوداً ونادراً ... وبصفة عامة، فإن الإطار النظري لتلك الدراسات يعد من أكبر المشكلات التي تواجه طلاب الدكتوراه، وذلك بسبب ضعف مستواهم في النظرية الاجتماعية، كذلك الحال بالنسبة إلى استخدامهم الأدوات المنهجية، ومن ثم عرض النتائج والتفسير، فأغلب تلك الدراسات تكتفي بعرض النتائج، من دون تقديم تفسير لها (بدوي، 2009: 319-325). وهو ما قمت به بالفعل عند إعداد رسالتي للماجستير، حيث قدمت عرضاً وافياً وتفصيلاً لنتائج الدراسة خلا من تفسير لما توصلت إليه من نتائج. غير أن هذا لا يمنع من وجود عدد من الرسائل ذات القيمة العلمية العالية، والتي قد ساهمت بشكل عملي في تطوير علم الاجتماع في مصر.

هنا يمكن طرح قضية المشرفين الأكاديميين، وعلاقتهم بالإنتاج المعرفي. ولمعالجة هذه النقطة، حاولت التعرف إلى طبيعة الموضوعات، ومن ثم التخصصات التي أشرف عليها عينة من أساتذة قسم الاجتماع، من أجيال ومراحل زمنية مختلفة. فعلى سبيل المثال في المرحلة الأولى، كان هناك أحمد الخشاب، الذي أشرف على نحو 12 رسالة دكتوراه، وقد تنوعت التخصصات التي تنتمي إليها تلك الدراسات ما بين الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع التربوي، والعائلي، ومناهج البحث، وعلم الاجتماع التنظيمي، والصناعي والتنمية، وعلم الاجتماع البدوي، والحضري. ولعل هذا التنوع، الذي يصل إلى 9 تخصصات مختلفة،

(5) انظر الجدول الرقم (2) من الملحقات.

(6) انظر الجدول الرقم (3) من الملحقات.

(7) انظر الجدول الرقم (4) من الملحقات.

(8) انظر الجدول الرقم (5) من الملحقات.

مقبولاً في تلك المرحلة الزمنية من التأسيس، والتي كانت تعاني ندرة في الأساتذة الذين يمكن لهم تولي الإشراف. ولكن ماذا عن محمد الجوهري، الذي تولى الإشراف، على نحو 28 رسالة دكتوراه (أغلبها في الفترة من 1979، وحتى 1989)، وموزعة على نحو 11 تخصصاً فرعياً: الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع العسكري، والنظرية والسياسي، والريفي، والحضري، والصناعي، والتنمية، والتربوي، والجنائي، والعائلي؟ هل هي حالة من السيطرة التامة على القسم، أم أن القسم كان يعاني في تلك الفترة (1979-1989 تحديداً)، ندرة في المشرفين؟ أما فاروق العادلي، فقد تولى الإشراف على نحو 13 رسالة دكتوراه، توزعت على 7 تخصصات: علم الاجتماع البدوي، والصناعي، والحضري، والأنثروبولوجيا، والسياسي، والجنائي، والعائلي. وفي الوقت الراهن، فقد تولى أحمد زايد الإشراف على 13 رسالة دكتوراه، توزعت على 7 تخصصات، هي: علم الاجتماع السياسي، والنظرية، والتنمية، والثقافي، والجنائي، والعائلي، والجريمة. وفي ذات التوقيت، أشرف أحمد مجدي حجازي على 8 رسائل دكتوراه توزعت على 5 تخصصات فرعية، هي التنمية وعلم الاجتماع السياسي، والمعرفي، والعائلي، والنظرية الاجتماعية. كذلك الحال، بالنسبة إلى محمود الكردي، الذي تولى الإشراف على 8 رسائل دكتوراه، تركزت في 4 تخصصات مختلفة، هي التنمية وعلم الاجتماع الحضري، والسياسي، والجنائي.

إذا كنا قد أشرنا إلى بروز ظاهرة تأنيث، قسم اجتماع (كلية الآداب، جامعة القاهرة)، فماذا عن نصيب الإناث، من الإشراف على رسائل الدكتوراه؟ عبر تاريخ القسم، لم تتولَّ الإشراف على رسائل الدكتوراه سوى 4 إناث فقط، كانت أولاهن، حكمت أبو زيد، حيث أشرفت على نحو 7 رسائل دكتوراه، في خمس تخصصات فرعية مختلفة، هي: علم اجتماع عائلي، وصناعي، وتنمية، وحضري، وقانوني؛ أما سامية الخشاب، فقد تولت الإشراف على 12 رسالة دكتوراه، توزعت على 8 تخصصات مختلفة، وهي: علم الاجتماع الديني، والعائلي، والبدوي، والصناعي، والحضري، والتنمية، ودراسات المجتمع المدني، والإعلام. وتولت كل من عليّة حسين، وهناء الجوهري، الإشراف على رسالة دكتوراه، واحدة فقط، في علم الأنثروبولوجيا.

الملاحظ هنا على مجمل رسائل الدكتوراه المجازة بالقسم، وجود حالة من التنوع الشديد، في مجال الإشراف، حيث يتولى الأستاذ الواحد، الإشراف على أكثر من تخصص فرعي، وصل إلى حده الأقصى (11 تخصصاً فرعياً)، كما في حالة محمد الجوهري.

الملحوظة الثانية، أن فكرة الإشراف المشترك، على أهميتها، إلا أنها محدودة للغاية بالقسم، فعدد رسائل الدكتوراه التي اعتمدت على الإشراف المشترك، يبلغ 19 من إجمالي 141 رسالة دكتوراه.

على أي حال، فإنه ورغم كل ما يعانيه القسم من مشكلات، ومع كل ما يمكن أن نشير إليه، من انتقادات، ومع ما أشار إليه أحد أساتذة القسم، من نقد لمجمل الإنتاج المعرفي،

في علم الاجتماع، في مصر، بقوله «إحنا بنتج معرفة كده وكده ... إحنا بنتج علم محلي، لا يرقى إلى المستوى العلمي المتعارف عليه» إلا أن كل هذا لا يمنع من وجود حالات، من الإنتاج المعرفي الجيد، حقيقة هي حالات فردية متناثرة، لكنها حالات موجودة، يمكن البناء عليها، ومواصلة تطوير العلم، عبر إدخال مزيد من التعديلات على السياسة التعليمية ذاتها داخل الأقسام العلمية المختلفة.

خاتمة: حول آليات التطوير في المستقبل

إذا ما كنا بصدد تناول آليات التطوير بالمستقبل، فتجدر الإشارة، إلى أن آليات تطوير برنامج الدكتوراه داخل قسم الاجتماع، بكلية الآداب/جامعة القاهرة، تكمن داخل القسم ذاته. فالقسم ينظم سميناراً تُعرض فيه خطط الرسائل، يمكن إذا ما تم تفعيله وتوظيفه بشكل جيد أن يسهم في تطوير برنامج الدكتوراه. وفي هذا الصدد، يمكن طرح فكرة إمكان عرض طالب الدكتوراه لموضوع دراسته على السمينار خلال المراحل المختلفة لإجرائه الدراسة، ومن ثم يمكن له الاستفادة على أكثر من مستوى: أولاً، دعم التزامه، بشكل شبه منتظم، لتقديم ما قد توصل إليه في دراسته، إضافة إلى مساعدة الطالب على تجاوز أي مشكلات منهجية قد يتعرض لها خلال إجراء دراسته.

ثانياً، يتبع القسم وحدة بحثية، (مركز الدراسات الاجتماعية)، يمكن لها أن تؤدي دوراً فعالاً، في تطوير مهارات طلاب القسم، في ما يتعلق ب: اللغة ومناهج البحث، والنظرية، وبخاصة في مرحلة الدكتوراه. وهو ما قد ساهم فيه المركز، من قبل، عبر تنظيم دورات تطوير مهارات الباحثين، والتي كانت تدعمها مؤسسة فورد. ولكن عندما توقف التمويل المخصص لتلك الدورات، توقفت الوحدة البحثية بدورها عن الانعقاد.

ثالثاً، ينظم القسم ندوة سنوية، يمكن دعوة طلاب الدكتوراه للمشاركة فيها بشكل أكثر فعالية، ولعلها فرصة مناسبة لهؤلاء الطلاب لتقديم أوراق بحثية، يمكن نشرها فيما بعد، ضمن أوراق أعمال الندوة، ومن ثم يتم دعم الطلاب، في ما يتعلق بنشر ورقتين بحثيتين، كشرط من شروط مناقشة رسائل الدكتوراه.

رابعاً، تنظيم الجامعة، لدورات تدريبية خاصة بأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدكتوراه على حد سواء، لدعم مهاراتهم في ما يتعلق بالآليات التعامل مع نظام برنامج الدكتوراه الجديد. فبصفة عامة فإن مستقبل علم الاجتماع في مصر رهين قدرة الأقسام العلمية على تطوير مهارات أساتذتها وطلابها على حد سواء.

خامساً، دعم تلك الأفكار المتعلقة بالإشراف المشترك على الرسائل العلمية، ودعم فكرة البحوث العلمية المشتركة؛ فالعالم الآن يتجه صوب العمل كفريق، وليس العمل الفردي.

الملحقات

الجدول الرقم (1)

رسائل الدكتوراه بقسم اجتماع، من تاريخ النشأة وحتى 1969

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
أنثروبولوجيا	2		2
نظرية اجتماعية	1		1
علم اجتماع سياسي	1		1
علم اجتماع بدوي	1		1
علم اجتماع ديني	1		1
الاجمالي	6		6

الجدول الرقم (2)

من عام 1970 حتى 1979

التخصص	ذكور	إناث	الاجمالي
تربوي	2		2
عائلي	2	2	4
مناهج بحث	2	1	3
اجتماع تنظيم	1		1
صناعي	6	3	9
تنمية وتخطيط	3	2	5
بدوي	2	1	3
حضري	4	2	6
أنثروبولوجيا	4		4
قانوني	1		1
ريفي	1		1
مهني	1		1
سكان	1	1	2
نظرية	1		1
عسكري	1		1
الإجمالي	32	12	44

الجدول الرقم (3)
من 1980 حتى 1989

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
أنثروبولوجيا	4		3
نظرية	2	1	3
اجتماع سياسي	3	1	4
ريفى	2		2
حضري	2		2
صناعي	2		2
تنمية	3	1	4
تربوي	1		1
عائلي		2	2
جنائي	1	1	2
الإجمالي	20	6	26

الجدول الرقم (4)
من 1990 حتى 1999

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
جنائي	2		2
سياسي	4		4
صناعي	3		3
تنمية	1		1
أنثروبولوجيا		4	4
حضري	2	2	4
سكان	1		1
ثقافي		1	1
ديني	1		1
إعلام	1		1
بدوي		1	1
الإجمالي	15	8	23

الجدول الرقم (5)
من عام 2000 حتى نهاية 2014

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
جنائي	1	1	2
سياسي	1	2	3
أنثروبولوجيا	4	8	12
مجتمع مدني		2	2
ديني	1		1
تنمية	7	1	8
عائلي		4	4
اجتماع معرفة	1	1	2
نظرية	1	3	4
ثقافي		1	1
إكلينيكي		1	1
جريمة	1		1
سكان	1		1
الإجمالي	18	24	42

الجدول الرقم (6)
توزيع عينة الرسائل وفقاً للنوع، من تاريخ النشأة وحتى 2014

الإجمالي	إناث	ذكور	
6		6	من تاريخ النشأة وحتى 1969
44	12	32	من عام 1970 - 1979
26	6	20	من عام 1980 - 1989
23	8	15	من عام 1990 - 1999
42	24	18	من 2000 وحتى 2014
141	50	91	الإجمالي

المراجع

- أبو زيد، أحمد (1996). «الوضع الحالي للعلم الاجتماعي في مصر بعض الملاحظات العامة». ورقة قدمت إلى: الوضع الحالي لعلم الاجتماع والإنثروبولوجيا في مصر، المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الدراسات الاجتماعية، 21-23 كانون الأول/ديسمبر.
- بدوي، أحمد موسى (2009). الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع بالجامعات المصرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 76) الجوهري، محمد (1980). «الكلمة الافتتاحية: علم الاجتماع في مصر ورسالة هذه المجلة». الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد 1. القاهرة: دار المعارف.
- حجازي، محمود فهمي وعبد الله التطاوي (معدان) (1998). في إطار الاحتفال بمرور 90 عاماً على إنشاء جامعة القاهرة: الكتاب التذكري في ذكرى مرور خمسة وعشرين عاماً على رحيل طه حسين. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب.
- دليل الرسائل الجامعية التي أجازتها كلية الآداب، جامعة القاهرة، والمسجلة من يناير 1996، حتى فبراير 2013. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، وحدة النشر العلمي، 2013.
- رؤوف عباس حامد (1989). جامعة القاهرة: ماضيها وحاضرها. القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي.
- زايد، أحمد (1996). «سبعون عاماً لعلم الاجتماع في مصر». مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة): السنة 56، العدد 4، تشرين الأول/أكتوبر.
- سعفان، حسن شحاته (1970). موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر منذ بدء القرن الماضي حتى الآن. القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.
- شعبان، أحمد بهاء الدين (1998). «أنحزت للوطن: شهادة من جيل الغضب». في: صفحات من تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية لطلاب مصر (1967-1977). القاهرة: مركز المحروسة.
- عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (1996). «ملاحم الوعي الاجتماعي لدى الباحثين في ميدان علم الاجتماع وانعكاساتها على المنتج البحثي». (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اجتماع).
- فرح، سعيد (2003). «الأستاذ مصطفى الخشاب وحال علم الاجتماع في مصر». في: دراسات في علم الاجتماع، مهداه إلى روح الأستاذ الدكتور مصطفى الخشاب. تحرير أحمد زايد. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب.
- فرغلي، علي حسن علي (1986). «الاتجاهات النظرية والأيدولوجية في بحوث التنمية الاجتماعية في مصر». (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اجتماع).
- المناعي، محمود فوزي (2007). جامعة القاهرة في عيدها المئوي. القاهرة: المكتبة الأكاديمية. <<http://www.cu.edu.eg/Arabic/Academics/Faculties.aspx>>.